تقرير نشاط
الهيئة التونسية للاستثمار
2025

الفهرس

المقدمة..... 1

الوضع الاقتصادي العالمي وو اقع و آفاق الاستثمار الوطني خلال سنة 2025..... 3

I. الوضع الاقتصادي العالمي 4

II. التحولات العالمية في مجال الاستثمار 5

III. واقع وآفاق الاستثمار الوطني 7

1. حجم الاستثمار الوطني 7

2. نجاعة الاستثمار الوطني 7

3.تطور نسبة الاستثمار الوطني..... 8

4. تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس 9

IV. تطور التصاريح الاستثمارية على المستوى الوطني 10

الإطار القانوني و التنظيمي للهيئة التونسية لاستثمار 11

I.الإحداث..... 12

II. الإطار القانوني للاستثمار 13

III. المهام الموكلة للهيئة..... 16

IV.الحوكمة والتصرف صلب الهيئة..... 17

نشاط الهيئة لسنة 2025 19

المجال الاستراتيجي 20

I. الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص..... 21

II. تقييم سياسة الاستثمار في تونس..... 22

1. التقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار لسنة 2024..... 22

2. أوراق السياسات لسنة 2025 22

III. اليقظة الاستراتيجية في مجال الاستثمار.....23
1. نشريات اليقظة.....23
2. النشريات القُطرية 24
3. جذاذات المستثمرين 24
IV. مساهمات أخرى في تحسين مناخ الاستثمار 24
1. توحيد تطبيق التصنيفة التونسية للأنشطة(NAT) 24
2. الإصلاحات التشريعية والترتيبية 26
الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات المصرح بها لدى الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2025... 28
I.تطور التصاريح الاستثمارية على مستوى الهيئة التونسية للاستثمار.....29
الإحاطة بالمستثمرين ومعالجة العرائض.....32
I. التكوين القانوني للشركات.....33
II. لجنة التراخيص والموافقات.....33
III. خدمات لمرافقة المستثمر.....33
1. مطالب الحصول على بطاقات إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب.....33
2. استقطاب واستكشاف فر ص الاستثمار و مرافقة المشاريع.....33
3. الزيارات الميدانية.....34
4. المتابعة بعد إحداث المشروع(Aftercare) 34
IV. معالجة العرائض.....35
1. إشكاليات عقارية.....35
2. الإجراءات الإدارية والحوافز 36
3. النفاذ إلى السوق 36
4. التمويل.....36

إسناد المنح والحو افز 37

I. دراسة مطالب الحصول على الشهادة في الدخول طور النشاط الفعلي 38

II. دراسة مطالب صرف منح الاستثمار المصادق عليها.....38

III. دراسة مطالب الانتفاع بالمنح و الحوافز 38

IV. إعداد ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية 39

V. دراسة مطالب التمديد أجال إنجاز المشاريع.....39

VI. سحب و استرجاع المنح و الحوافز.....40

VII. متابعة المشاريع في طور الإنجاز.....41

VIII. التقرير السنوي حول حجم الاستثمارات المصرح بها و الامتيازات المالية المصادق عليها و الممنوحة بعنوان سنة 2025.....42

IX. التقرير السنوي حول حجم الاستثمارات المصرح بها على المستوى الوطني بعنوان سنة 2025.....43

مستوى التعاون والشراكات 44

I.التظاهرات الوطنية و الدولية.....45

II. توقيع الاتفاقيات.....45

التصرف الإداري والمالي للهيئة 46

I. الموارد البشرية..... 47

II. التصرف المالي..... 47

III. الصفقات والمشتريات المختلفة.....48

IV. مشروع تطوير المنصة الوطنية للاستثمار.....49

المقدمة

تُعدّ الهيئة التونسية للاستثمار المخاطب الوحيد للمستثمرين التونسيين والأجانب، حيث تضطلع بدور محوري في دعم الاستثمار وتعزيز جاذبية تونس كوجهة استثمارية، وتعمل الهيئة، تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط، على تسهيل نفاذ المستثمرين إلى فرص الاستثمار، ومرافقتهم في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم، وذلك في إطار المهام والصلاحيات الموكولة إليها بمقتضى قانون الاستثمار والنصوص الترتيبية المنظمة لعملها.

ويندرج عمل الهيئة ضمن مقاربة ترتكز على تحديث منظومة مرافقة المستثمرين وتطويرها، لا سيما من خلال اعتماد الحلول الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يساهم في توفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والنجاعة والوضوح.

وفي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة على الصعيدين الدولي والإقليمي، تعتمد الهيئة مقاربة استباقية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك عبر تطوير آليات الإحاطة بالمستثمرين، وتكثيف التنسيق مع مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص، بما يدعم استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ويتضمن هذا التقرير حصيلة أنشطة الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2025، من خلال استعراض أبرز الأعمال المنجزة في مجال مرافقة المستثمرين، ودراسة المشاريع الاستثمارية الكبرى، والإشراف على إسناد المنح والحوافز، إضافة إلى متابعة وتقييم السياسات الاستثمارية وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص. كما يتضمن عرضًا للمعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار، وأنشطة التعاون الدولي، فضلاً عن مختلف جوانب التصرف الإداري والمالي للهيئة.

الوضع الاقتصادي العالمي
وواقع و آفاق الاستثمار الوطني
خلال سنة 2025

I. الوضع الاقتصادي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة **2025** استمرارا في تأثير جملة من العوامل التي برزت خلال السنوات الأخيرة، لعلّ من أبرزها تصاعد المخاطر الجيوسياسية، ولا سيما الحرب الأوكرانية–الروسية والتوترات المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب تزايد الكوارث الطبيعية. ويضاف إلى ذلك ارتفاع الرسوم الجمركية التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية على عديد الدول خلال سنة 2025. ورغم كل هذه التحديات، أظهر الاقتصاد العالمي قدرةً على الصمود، حيث ساهمت عدة عوامل في دعم النشاط الاقتصادي العالمي، من أهمها تراكم مخزونات السلع، وارتفاع نسبة المخاطرة لدى المستثمرين، وتنامي الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى جانب القدرة على تكييف سلاسل التوريد مع المتغيرات الدولية. ونتيجة لذلك، حافظ الاقتصاد العالمي على وتيرة نمو مستقرة خلال سنة 2025 قُدّرت بنحو **%3,2**، مع توقعات بتسجيل تغير طفيف ليبلغ حوالي **%3,1** خلال سنة 2026، وهو ما يعكس مسارًا حذرًا نحو الاستقرار الاقتصادي في ظل بيئة دولية لا تزال تتسم بقدر من عدم اليقين.

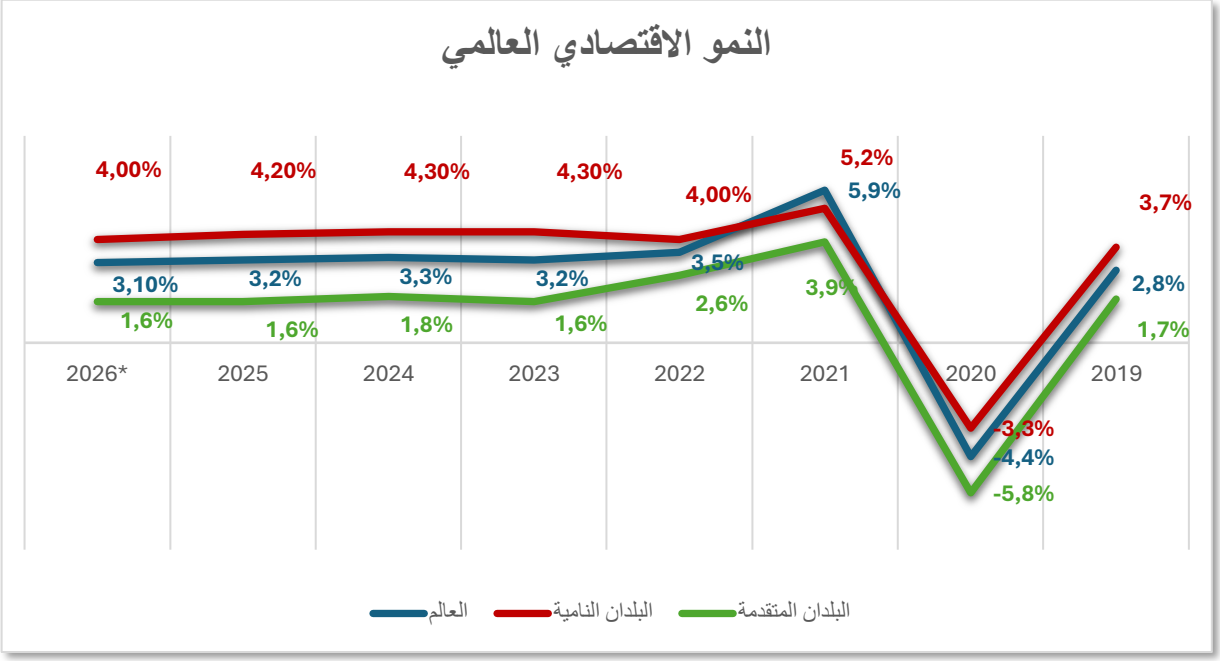

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي، (أكتوبر 2025).

تشير توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي إلى تفاوت واضح بين الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة. فبينما تشهد الاقتصادات المتقدمة نموًا ضعيفًا، والذي انخفض معدلها من 1.8% خلال سنة 2024 إلى 1.5% خلال سنة 2025، قبل أن يرتفع نسبيا إلى 1.6% خلال سنة 2026. وتظل الولايات المتحدة من بين الأقوى أداءً ضمن هذه المجموعة،

رغم تراجع نموها من 2.8% إلى 1.9%، ثم إلى 2.0%. أما منطقة اليورو، فتواجه تحديات أكبر، لا سيما ألمانيا التي سجلت انكماشًا (-0.2%) خلال سنة 2024 مع توقع تحسن تدريجي، في حين شهدت كل من فرنسا وإيطاليا واليابان نمواً ضعيفًا، بينما تحافظ المملكة المتحدة وكندا على استقرار نسبي في أدائهما الاقتصادي.

من ناحية أخرى، تواصل الاقتصادات الناشئة والنامية دورها في قيادة النمو العالمي، رغم تباطؤ طفيف من 4.3% في 2024 إلى 4.2% في 2025. وتظل آسيا الناشئة، بقيادة الهند والصين، المحرك الرئيسي للنمو، حيث تسجل الهند نمواً يفوق 6% سنويًا، في حين تتراجع الصين تدريجيًا من 5.0% خلال سنة 2024 إلى 4.8% خلال سنة 2025 ومن المتوقع الوصول إلى نسبة 4.2% خلال سنة 2026. وتشهد روسيا انخفاضًا حادًا بعد 2024، بينما تحقق أمريكا اللاتينية نموًا محدودًا ومتفاوتًا بين البرازيل والمكسيك .

وتبقى كل من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المنطقة الوحيدة التي تسجل تحسنًا تدريجيًا، مدفوعة بالأداء القوي للسعودية، التي يُتوقع أن يرتفع نموها من 2.0% في 2025 إلى 3.9% بحلول 2026. أما إفريقيا جنوب الصحراء، فتسجل نموًا مستقرًا نسبيًا مع تحسن طفيف في 2026.

II. التحولات العالمية في مجال الاستثمار

الاستثمار العالمي: ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2025 بـ 14%

+14 % تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية

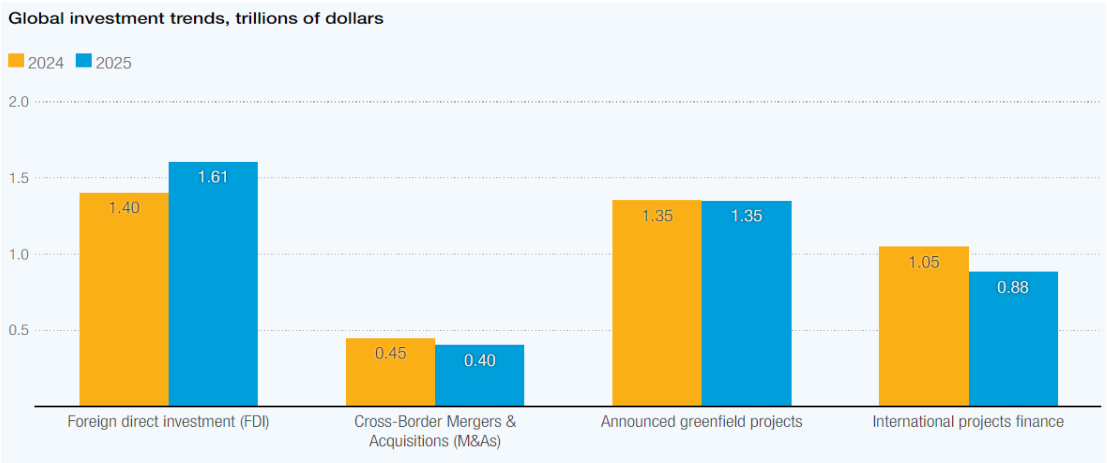

المصدر: إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **الوحدة**: مليار دولار

+43 % تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية في البلدان المتقدمة

-2 % تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية في البلدان النامية

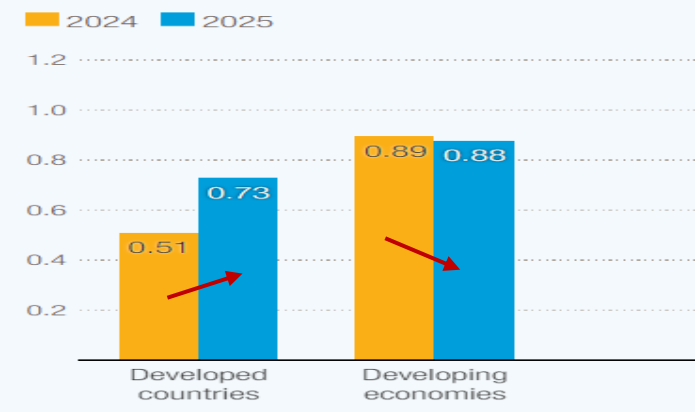

المصدر: إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **الوحدة**: مليار دولار

خلال سنة 2025، سجّلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) على الصعيد العالمي ارتفاعًا هاما بنسبة 14%، لتبلغ 1.6 تريليون دولار بعد سنتين من التراجع. إلا أن هذا النمو يُخفي واقعًا أكثر تباينًا؛ إذ إن استثناء التدفقات العابرة (flux des IDEs transitoires)عبر بعض المنصات المالية الأوروبية يجعل التدفقات الحقيقية للاستثمار الاجنبي هشّة.

كما تشير الإحصائيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي إلى اتساع الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، وتركيز متزايد على عدد محدود من القطاعات الاستراتيجية، وضعف مستمر في المشاريع الأكثر أهمية لتحقيق التنمية المستدامة:

- ✓ شهدت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة نحوا لاقتصادات المتقدمة قفزة كبيرة بنسبة 43٪ لتصل إلى 728 مليار دولار خلال سنة 2025، حيث سجلت دفقات الاستثمار الأجنبي نحو الاتحاد الأوروبي زيادة قدرها 56٪، من خلال عمليات استحواذ عابرة للحدود وبانتعاش في الاقتصادات المهمة مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا.
- ✓ اما فيما يخص الدول النامية، تواصل التراجع للعام الثاني على التوالي بنسبة -2%، حيث تراجعت التدفقات الاستثمارية نحو الاقتصادات النامية بنسبة 2٪ لتصل إلى 877 مليار دولار. وقد تأثرت بشكل أكبر الدول منخفضة الدخل، حيث شهد ثلاثة أرباع الدول الأقل تقدمًا ركودًا أو انخفاضًا في هذه التدفقات
- ✓ أما على مستوى طبيعة الاستثمارات، فقد شهدت استثمارات Greenfield (الاستثمارات الجديدة) وتمويل المشاريع تراجعًا من حيث الحجم والقيمة، متأثرة بظروف مالية مشددة وترقب الأسواق لانخفاض أسعار الفائدة. وبدورها سجلت صفقات الاندماج والاستحواذ (fusion – acquisition) العابرة للحدود انخفاضا بنسبة 10%

III. واقع و آفاق الاستثمار الوطني

1. حجم الاستثمار الوطني

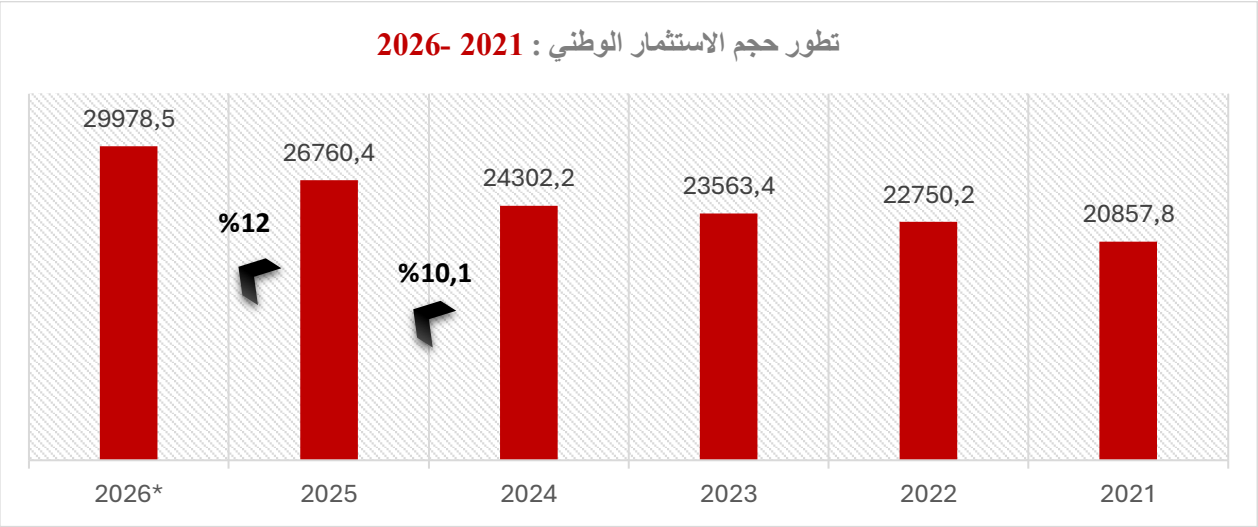

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط. **الوحدة**: مليون دينار

سجّل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (FBCF) والذي يُعدّ مقياسًا لحجم الاستثمار الوطني منحى تصاعديًا ملحوظًا. فقد ارتفع من حوالي 20.86 مليار دينار سنة 2021 إلى نحو 23.56 مليار دينار سنة 2023 ثم 24.30 مليار دينار سنة 2024، قبل أن يشهد تسارعًا أوضح ليبلغ 26.76 مليار دينار سنة 2025 وقد يصل إلى قرابة 29.98 مليار دينار سنة 2026 (حسب التقديرات). ويعكس هذا التطور تحسن نسق الاستثمار الوطني وتعزز ديناميكية المشاريع الاستثمارية.

2.نجاعة الاستثمار الوطني

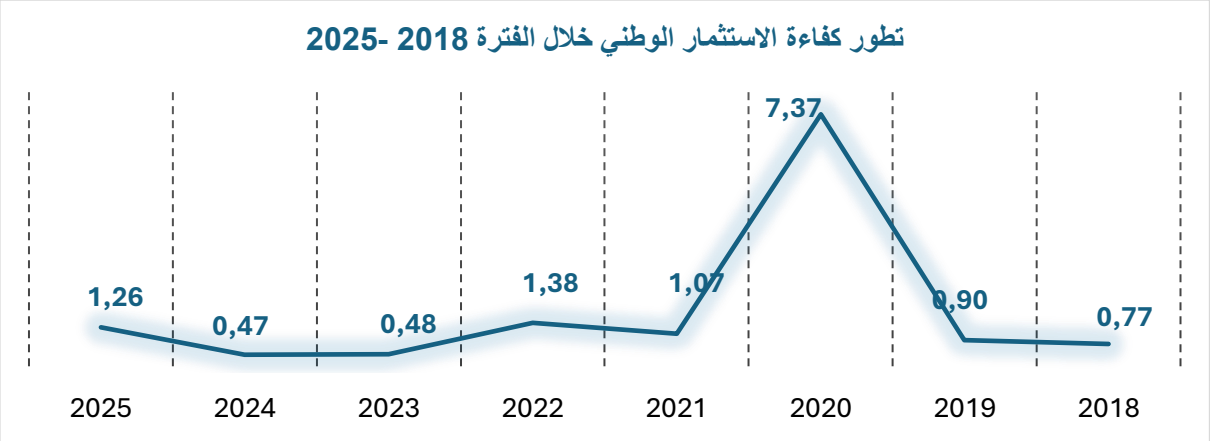

المصدر: الهيئة التونسية للاستثمار

لقياس كفاءة الاستثمار وقع الاعتماد على (ICOR) وهو مؤشر أساسي يُستخدم لتقييم نجاعة وكفاءة رأس المال من خلال الربط بين الجهد الاستثماري والعائد الاقتصادي الناتج عنه. وتُظهر تطورات مؤشر كفاءة الاستثمار (ICOR) في تونس تقلبات واضحة في كفاءة الاستثمار. فقد سجّل المؤشر مستويات منخفضة نسبيًا بين سنتي 2018 و2019 (0.77 و0.90)، ما يعكس مردودية مقبولة للاستثمار خلال تلك الفترة. غير أنّ سنة 2020 شهدت ارتفاعًا استثنائيًا للمؤشر ليبلغ 7.37، وهو ما يدلّ على تراجع كبير في نجاعة رأس المال نتيجة الصدمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وتباطؤ النشاط الإنتاجي. وابتداءً من سنة 2021 عاد المؤشر إلى مستويات أقرب إلى الوضع الطبيعي مسجّلًا 1.07 ثم 1.38 سنة 2022، قبل أن ينخفض بشكل ملحوظ إلى 0.48 سنة 2023 و0.47 سنة 2024، وهو ما يشير إلى تحسن نسبي في كفاءة الاستثمار وقدرة أفضل للاقتصاد على تحويل الاستثمارات إلى نمو اقتصادي وخلال سنة 2025 ارتفع المؤشر مجددًا إلى 1.26، مما يشير إلى استمرار الكفاءة في مستويات متوازنة مقارنة بأزمة سنة 2020.

3.تطور نسبة الاستثمار الوطني

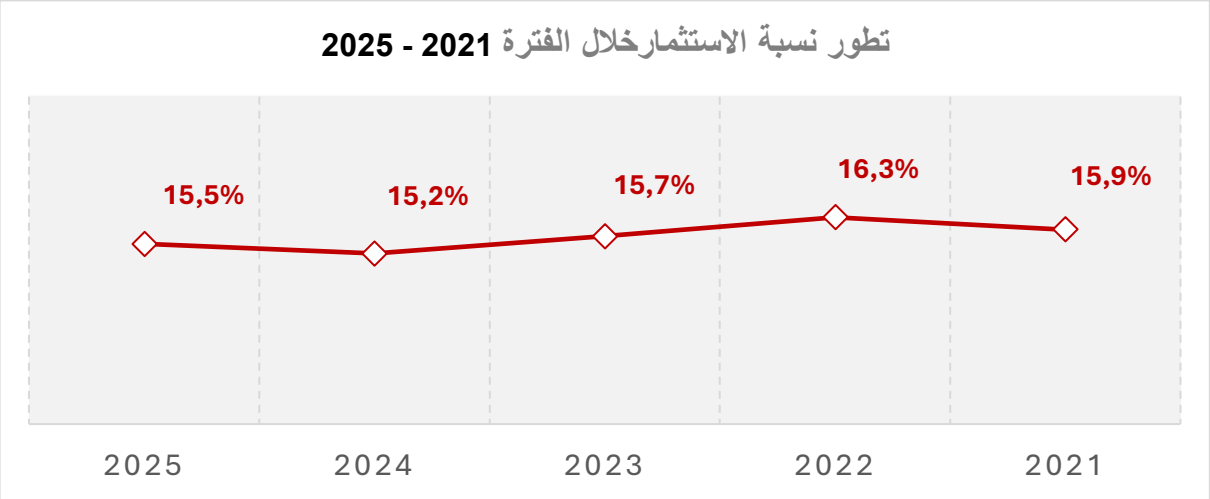

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

تشير أهم المعطيات المتعلقة بالاستثمار خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2025، إلى ان معدل نسبة الاستثمار الإجمالي من الناتج الوطني لم تتجاوز 15,7% حيث يظل هذا المستوى دون أعلى معدل مسجل (حوالي 24% في سنة 2010) ومن المتوقع، وفق تقديرات الميزان الاقتصادي، أن تتحسن هذه النسبة لتصل إلى 16% خلال سنة 2026. وقد ساهمت عدة صدمات متتالية في هذا التراجع، من بينها تداعيات الأزمة الصحية في سنة 2020، وانعكاسات الصراع الروسي الأوكراني منذ سنة 2023. مما عمّق من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، كما يعكس هذا الوضع أيضا الصعوبات المرتبطة بالحفاظ على ديناميكية الاستثمار في ظل الضغوطات المالية والاقتصادية المتزايدة، سواء على المستوى المحلي أو في ارتباطها بالظرف الدولي.

4.تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس

شهد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس منحى تصاعديًا منذ سنة 2020، حيث ارتفع من 1840 مليون دينار إلى 2695,4 مليون دينار سنة 2024، ثم إلى 3506,4 مليون دينار سنة 2025، مسجّلًا زيادة قياسية تُقدّر بـ30,3%. وقد ساهم هذا التطور في إحداث 14085 موطن شغل جديد. ووفقًا لوثيقة الميزان الاقتصادي، تطمح تونس إلى تعبئة استثمارات أجنبية بقيمة 4 مليارات دينار خلال كامل سنة 2026.

ويبرز التحليل القطاعي لسنة 2025 هيمنة واضحة لقطاع الصناعة الذي استأثر باستثمارات بقيمة 2164.1 مليون دينار (62.6%)، يليه قطاع الخدمات بـ657.9 مليون دينار، ثم قطاع الطاقة بـ570.8 مليون دينار.

تطور الاستمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2019 -2025

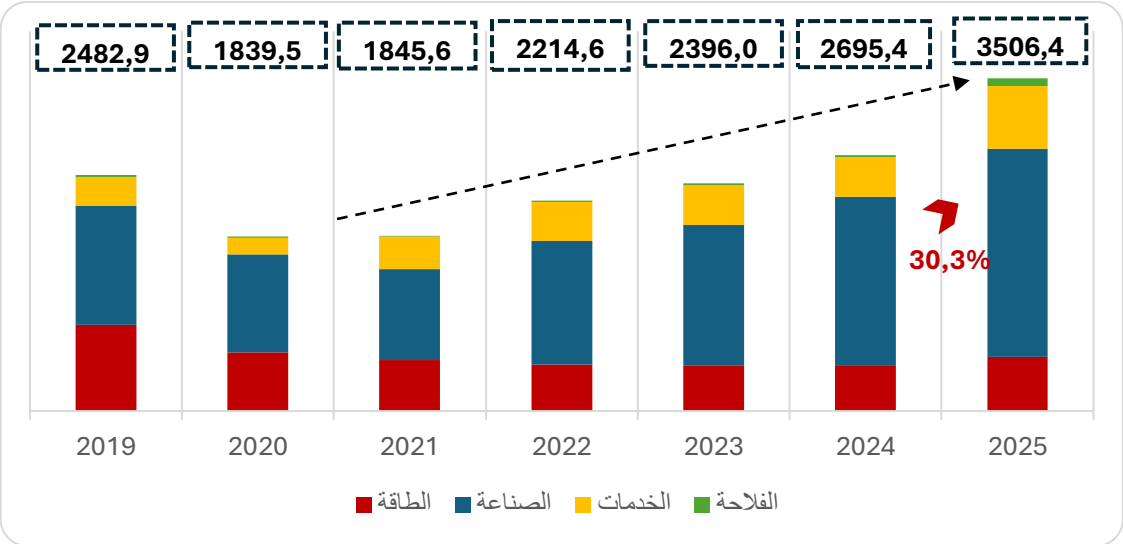

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

على مستوى هيكلة الاستثمار الخارجي، أصبحت الصناعات المعملية، ولاسيما الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، من أبرز القاطرات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في تونس. كما شهدت تدفقات الاستثمار الخارجي في قطاع الخدمات تطورًا ملحوظًا خلال الفترة 2019-2025. في المقابل، تظل حصة قطاع الفلاحة محدودة ولا تتجاوز 2%، ويُعزى ذلك أساسًا إلى جملة من الإجراءات الحمائية والحواجز القانونية المرتبطة بملكية الأراضي الفلاحية.

تميز التوزيع الجهوي للاستثمارات الاجنبية المباشرة (خارج قطاع الطاقة) بتركيز قوي في المناطق الساحلية، حيث استقطب الإقليم الثاني وحده 64% من هذه الاستثمارات (أي ما يعادل 1878.3 م د)، وتصدرت ولاية تونس المشهد بجذبها لـ 560.6م.د

وتتوزع هذه المشاريع الاستثمارية على 102 مشاريع إحداث جديدة بزيادة بنسبة 11 % مقارنة بسنة 2024 بقيمة 356.6 م د وقد مكنت من توفير 3914 موطن شغل مباشر ، أي ما يمثل 28 % من إجمالي مواطن الشغل و819 مشروعا

في إطار التوسعة (بنسبة 89%)، بقيمة 2579.0 م د (88%)، ساهمت في خلق 10171 موطن شغل (72% من إجمالي مواطن الشغل.

وفيما يتعلق بتوزيع المستثمرين حسب نسبة المساهمة الأجنبية خلال سنة 2025، فقد حافظت فرنسا على مركزها كأول بلد مستثمر في تونس بتدفقات بلغت 899,8 م د تليها ألمانيا بـ 391,4 م.د ثم إيطاليا بـ 334,7 م.د.

IV .تطور التصاريح الاستثمارية على المستوى الوطني

1.مدى تطور الاستثمارات المصرح بها على المستوى الوطني خلال سنة 2025

بلغ حجم الاستثمار المصرح به على المستوى الوطني خلال سنة 2025 ما قيمته 8356.4 مليون دينار، أي بزيادة تناهز 39,9٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024 مما سيمكن من إحداث 101681 موطن شغل أي بزيادة تناهز 5٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، ويعود هذا الارتفاع في الاستثمار إلى تسجيل ديناميكية كبيرة في قطاع الطاقات المتجددة، الذي استقطب استثمارات بقيمة 1685.1 مليون دينار، مؤكِّدةً صعود هذا القطاع الاستراتيجي،

المصدر: الهيئة التونسية للاستثمار.

الإطار القانوني والتنظيمي للهيئة التونسية لاستثمار

I. الإحـــداث

تم إحداث الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى الفصل 13 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار . كما ضبط الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 التنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار

وتعتبر الهيئة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية وتعمل تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط.

تخضع الهيئة لقواعد التشريع التجاري فيما لا يتعارض مع أحكام القانون عدد 71 لسنة 2016. غير أنها لا تخضع لأحكام القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

استنادا لأحكام الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المشار إليه تقترح الهيئة على المجلس الأعلى للاستثمار السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار، وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص، كما تتولى تجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار. كما تتولى الهيئة النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار .

وفقا للفصل 15 من القانون المذكور أعلاه تتولى الهيئة عبر مخاطبها الوحيد، استقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية، والقيام لفائدته بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالحصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار. كما تتولى الهيئة تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حلها بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية.

ويتم التصريح بعملية الاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات وفق إضبارة وحيدة، ويسلّم المخاطب الوحيد للمستثمر شهادة في إيداع تصريح بالاستثمار ووثائق بعث أو توسعة المؤسسة في أجل يوم عمل من تاريخ إيداع التصريح مرفقا بجميع الوثائق المطلوبة

وقد انطلق عمل الهيئة منذ جانفي 2018 كمخاطب وحيد يعنى بإسداء الخدمات الخاصة ببعث المؤسسات

II. الإطار القانوني للاستثمار

بدأت الهيئة التونسية للاستثمار في دراسة المشاريع، التي تتجاوز قيمتها الاستثمارية 15 مليون دينار. وتعمل الهيئة على حل إشكالية "سكوت الإدارة التونسية" تجاه المستثمرين الجدد وتعتبر المخاطب الوحيد لهم وتقوم بكل الإجراءات مع مختلف الإدارات المعنية لاستكمال مراحل إرساء المشاريع في شتى القطاعات وذلك في أقصر الآجال. كما تعنى الهيئة خاصة بالمشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية.

يعتبر الاستثمار الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية وتبعا لذلك عرفت بلادنا تطورا لقوانين الاستثمار بداية بمجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة **بالقانون عدد 120 لسنة 1993 بتاريخ 27 ديسمبر 1993** وصولا الى **القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016** المتعلق بقانون الاستثمار والذي رافقته العديد من الإصلاحات الشاملة وذلك بهدف الانخراط في المحيط الاقتصادي الدولي واعداد بيئة أعمال قادرة على استقطاب استثمارات وإنشاء مشاريع تنموية كبرى.

قانون الاستثمار

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار كما تم تنقيحه بالقانون عدد 1 لسنة 2017 المؤرخ في 3 جانفي 2017 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2016 والقانون عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2023

دخل قانون الاستثمار حيز التطبيق في **غرة أفريل 2017** وذلك بالتوازي مع صدور اوامره التطبيقية، ويعد قانون الاستثمار خطوة الى الامام لتحسين الواقع الاقتصادي وخلق الثروة واحداث مواطن شغل جديدة والرفع من كفاءة الموارد البشرية.

ويهدف هذا القانون إلى النهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني خاصة عبر: الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي وتنمية القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة، وتحقيق تنمية مستدامة.

ويتضمن قانون الاستثمار العديد من الاجراءات التي تكرس مبدأ حرية الاستثمار من خلال حذف عدة تراخيص تتعلق بالنشاط الاقتصادي. كما يضبط آجال اسناد التراخيص واسباب رفضها الى جانب مراجعة كراسات الشروط وتبسيط الاجراءات الادارية لفائدة المستثمر.

يضمن هذا الإطار القانوني للمستثمر، خاصة، حرية التقاضي واللجوء الى التحكيم في صورة عدم التوصل الى حلول صلحيه وتكريس مبدأ حرية تحويل الاموال الى الخارج بالنسبة للمستثمر الاجنبي. كما يوفر هذا الإطار القانوني للاستثمار عديد الحوافز ومنها بالخصوص منح الاستثمار التي تستهدف مناطق التنمية الجهوية والقطاعات ذات الاولوية ومنحة القطاع الفلاحي والصيد البحري. كما تهم هذه الحوافز، منحة الاداء الاقتصادي المتعلقة بالاستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الانتاجية ومنحة تطوير القدرة التشغيلية ومنحة التنمية المستدامة.

قانون تحسين مناخ الأعمال

قانون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019 يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار

ويهدف هذا القانون الى دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات المستوجبة لبعث المؤسسات الاقتصادية وتيسير طرق تمويلها ودعم حوكمة الشركات وشفافيتها. وتلتزم الهياكل العمومية بموجب هذا القانون في معاملاتها مع المستثمرين بمبادئ الشفافية وبتبسيط الإجراءات وتقليص الآجال واستعمال وسائل الاتصال الحديثة.

- ✓ **المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر لسنة 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة:**
- ✓ **أمر حكومي عدد 388 لسنة 2017 المتعلق بتركيبة المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار:**

الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره.

ضبط هذا الأمر الحكومي تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه، كما يضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار. أمر حكومي عدد 572 لسنة 2017 مؤرخ في 20 جوان 2017 يتعلق بإتمام الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والذي تضمّن إضافة الوزير المكلف بالشؤون الخارجية ضمن تركيبة المجلس.

✓ أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات:

✓ **أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 182 لسنة 2024 والمؤرخ في 04 أفريل 2024**

يضبط هذا الأمر الحكومي:

- نسب وأسقف وشروط الانتفاع بالمنح والأنشطة المعنية بها المنصوص عليها **بالفصل 19 من قانون الاستثمار** المشار إليه أعلاه،
- المشاريع ذات الأهمية الوطنية وسقف منحة الاستثمار المخولة لها المنصوص عليها **بالفصل 20 من قانون الاستثمار** المشار إليه أعلاه،
- نسب وأسقف وشروط الانتفاع بالمساهمات في رأس المال المنصوص عليها بالفصل **18 من قانون الاستثمار**،
- شروط وطرق الحصول على القروض العقارية الفلاحية طبقا لأحكام **الفصل 27 من قانون الاستثمار**،
- أنموذج الاضبارة الوحيدة وقائمة الوثائق المرفقة بها وإجراءاتها المنصوص عليها **بالفصل 15 من قانون الاستثمار**.
- ضبط اجال لإسداء الخدمات لفائدة المستثمر،
- ضبط مسار خاص بالمشاريع الصغرى،

✓ أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية:

أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017

يتعلق هذا الأمر بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية ويضبط تنظيمها وطرق سيرها في إطار تطبيق أحكام الفصل 4 من قانون الاستثمار. كما يضبط هذا الأمر التصنيفة التونسية للأنشطة المنصوص عليها بالفصل 2 من قانون الاستثمار.

✓ أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بضبط القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية:

أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 مؤرخ في 11 ماي 2018 يتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز

يهدف هذا الأمر الحكومي إلى ضبط إجراءات تطبيق أحكام الفصلين 4 و9 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.

III. المهام الموكلة للهيئة

طبقا **للفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2018** تتولى الهيئة القيام خاصة بالمهام التالية:

✓ إقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار على المجلس الأعلى للاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص ومتابعة تنفيذها وكذلك تجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار.

الإشراف على عمليات الاستثمار وذلك بالقيام بما يلي:

- استقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية عبر "مخاطب وحيد للمستثمر"، المنصوص عليه **بالفصل 15 من قانون الاستثمار** المشار إليه أعلاه؛
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالحصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار؛
- إسناد التراخيص وفق الشروط الواردة بأحكام **الفصل 4 من قانون الاستثمار والفصل 28 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022**؛
- النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار؛
- تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات المطروحة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات الواردة والأعمال التصحيحية صلب تقاريرها التقييمية.

✓ تأمين الكتابة القارة للمجلس الأعلى للاستثمار،

وتتولى الهيئة خاصة:

- إعداد جدول أعمال المجلس والملفات المعروضة عليه؛
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس وتوصياته؛
- حفظ الوثائق المتصلة بالملفات المعروضة على المجلس ومداولاته؛
- إعداد تقرير سنوي حول نشاط المجلس.

✓ دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار وتقييمها و اقتراح الحو افزلفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار.

IV. الحوكمة والتصرف صلب الهيئة

عملت الهيئة على تركيز الأدوات والهياكل اللازمة للحوكمة الرشيدة، وتتمحور حوكمة الهيئة حول الأعمدة الرئيسية التالية: رئيس الهيئة، مجلس الهيئة، المجلس الاستراتيجي للهيئة، الجهاز التنفيذي للهيئة، ومجموعة من اللجان المنبثقة عن مجلس الهيئة منها اللّجنة الدّائمة للرّقابة والتدقيق ولجنة الانتداب والتأجير ولجنة الصفقات.

كما تمّ كذلك إحداث خلية الحوكمة الرشيدة صلب الهيئة بمقتضى مقرر بتاريخ 21 أكتوبر 2019 وذلك تطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 مؤرّخ في 12 أوت 2016 المتعلّق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها. وتتمثّل مهامها أساسا فيما يلي:

- السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل،
- المساهمة في وضع البرامج والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وخطط العمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها وفق المعايير والمؤشرات المعتمدة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومة والتبليغ عن حالات الفساد،
- نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة وحسن التصرف والسهر على احترام مدونات السلوك وأخلاقيات المهنة وحسن تطبيق أدلة الإجراءات،
- تنظيم الندوات ذات العلاقة بالحوكمة والوقاية من الفساد، وتمثيل الهيئة لدى الهيئات والهياكل المعنية بالحوكمة ومكافحة الفساد،

- إبداء الرأي في برامج التكوين وتعزيز قدرات الأعوان بالهيئة خاصة في مجال الحوكمة والوقاية من الفساد،
- اقتراح الآليات والإجراءات التي من شأنها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وفقا لمبادئ الحوكمة.
- وفي نفس هذا الإطار قامت الهيئة بصياغة ميثاق خاصّ بالحوكمة الرّشيدة يتمثّل في مدوّنة سلوك لأعوان الهيئة ينصّ على التحلّي بالنّزاهة واحترام القانون والالتزام بتقديم خدمات ذات جودة عالية للمستثمرين. وقد تم امضاء المدونة من قبل جميع الأعوان.

نشاط الهيئة خلال سنة 2025

المجال الاستراتيجي

أُسند إلى الهيئة التونسية للاستثمار دورٌ محوري في تحسين مناخ الاستثمار بتونس، إذ تتمثل مهمتها في تقييم السياسات الاستثمارية واقتراح السياسات والإصلاحات الكفيلة بتعزيز جاذبية البلاد وتنافسيتها، استنادًا إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تعمل الهيئة من خلال الأليات الاستراتيجية التالية:

I. الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص

يُعدّ المجلس الاستراتيجي للهيئة التونسية للاستثمار منصّةً للحوار بين القطاعين العام والخاص، ويهدف إلى اقتراح إصلاحات ترمي إلى تحسين بيئة الاستثمار في تونس، استنادًا إلى التوصيات المنبثقة عن أشغاله من خلال تقييمات سنوية ويقظة استراتيجية وتحليلات مقارنة على المستوى الدولي.

وخلال سنة 2025، نظّمت الهيئة التونسية للاستثمار ثلاث (3) دورات للمجلس الاستراتيجي، خُصّصت لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص ونقاش معمّق حول سياسات الاستثمار في تونس. وقد جمعت هذه اللقاءات أعضاء المجلس وخبراء وطنيين ودوليين، إضافة إلى فاعلين رئيسيين في القطاع، بهدف تقديم توصيات استراتيجية من شأنها تحسين مناخ الاستثمار.

المواضيع التي تمّت مناقشتها:

- **الدورة 1:** عرض الحصيلة الإحصائية للاستثمارات المصرّح بها في تونس خلال سنة 2024، بالإضافة إلى تحليل مُعمّق لمؤشر الاستثمار الصناعي العالمي لسنة 2024، مع تسليط الضوء على التوجهات العالمية وفرص تونس في هذا المجال.

- **الدورة 2:** تم العمل على تعزيز جاذبية الاستثمار وفرص التعاون بين تونس وكوريا الجنوبية وسبل تطوير الشراكة الاقتصادية بين البلدين وجذب استثمارات جديدة في القطاعات ذات الأأولوية. إلى جانب عرضًا حول مشروع تقرير إطار الاستثمار في تونس لسنة 2024.

- **الدورة 3:** تم تقديم تجربة الامارات العربية المتحدة في مجال الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار وتقديم ورقة السياسات التي تم إنجازها حول مراكز البيانات (التوجهات العالمية وفرص الاستثمار في مراكز البيانات في تونس).

II. تقييم سياسة الاستثمار

تُجري الهيئة التونسية للاستثمار تحليلات معمّقة للسياسات الاستثمارية المعتمدة، بما يتيح تحديد مجالات التحسين وصياغة توصيات عملية وملموسة ترمي إلى تطوير بيئة الاستثمار وتعزيز قدرتها على استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس.

1. التقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار لسنة 2024

يهدف هذا التقرير الى تقييم البيئة الاستثمارية الوطنية في ضوء التطورات العالمية والإقليمية، ودراسة أثر الإصلاحات المنجزة، واستشراف آفاق الاستثمار إلى جانب تقديم توصيات استراتيجية وعملية لتحسين مناخ الاستثمار.

وتعرض التقرير إلى المحاور التالية:

- تقييم المؤشرات الكمية والنوعية الوطنية والدولية للاستثمار
- مقارنة تونس مع الدول المنافسة من خلال التقارير الدولية واليقظة الاستراتيجية في مختلف مجالات الاستثمار
- جرد وتقييم الإصلاحات المعتمدة لتحسين إطار الاستثمار في تونس
- عرض لجملة من التوصيات والمقترحات لتحسين إطار الاستثمار في تونس.

2. أوراق السياسات لسنة 2025

تم خلال سنة 2025 اعداد 02 أوراق سياسات:

- **ورقة سياسات حول مراكز البيانات:** تقدّم هذه الورقة لمحة عن التوجهات والإحصائيات العالمية في مجال مراكز البيانات، وتعرض أبرز المستثمرين المنتصبين بالدول المنافسة وانتضاراتهم. كما تتضمن مقترحات عملية لتحسين مناخ الاستثمار في مراكز البيانات بتونس. وتم عرض هذه الورقة على أنظار المجلس الاستراتيجي عدد 22.

- **ورقة سياسات حول الاستثمار بصيغة الشراكة (joint-ventures):** تقدّم هذه الورقة لمحة عن التوجهات والإحصائيات العالمية حول الاستثمارات في صيغة الشراكة وتقدم دراسة مقارنة مع بعض الدول المنافسة والفرص الاستثمارية في تونس بخصوص هذا النوع من الاستثمارات. وتم عرض هذه الورقة على أنظار المجلس الاستراتيجي عدد 23.

III. اليقظة الاستراتيجية في مجال الاستثمار

تؤمّن الهيئة التونسية للاستثمار يقظةً تنافسيةً نشطة، من خلال المتابعة الدقيقة لاتجاهات وفرص الاستثمار على المستويين الوطني والدولي. وتمكّن هذه المقاربة تونس من تحسين تموقعها إزاء البلدان المنافسة واستباق التحوّلات الاقتصادية العالمية.

1. نشريات اليقظة

خلال سنة 2025، أعدّت الهيئة التونسية للاستثمار ثمانية (8) نشريات يقظة تحتوي أساسا على الاستثمارات الجديدة المعلنة في الدول المنافسة في مختلف القطاعات ،خاصة منها القطاعات ذات الأولوية، وعلى الإصلاحات المتعلقة بمناخ بالاستثمار في مختلف الدول، بالإضافة إلى أبرز وأهم المؤشرات والتقارير المتعلقة بترتيب البلدان في مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار. وقد تم تعميمها على الوزارات والمؤسسات المعنية.

وتركّز نشريات اليقظة على ثلاثة محاور أساسية:

- يقظة تنافسية حول الاتجاهات العالمية للاستثمار؛
- متابعة الإصلاحات الجارية؛
- تحليل المؤشرات الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالاستثمار.

وتُمكّن هذه الأداة من تحليل تموقع تونس مقارنةً بمنافسيها، وتحديد المجالات التي يمكن أن تحقّق فيها أفضلية تنافسية(Lead) ، بما يوفّر دعمًا تحليليًا قيّمًا لصنّاع القرار ويساعدهم على بلورة رؤية استراتيجية أوضح.

2. النشريات القُطرية

أعدّت الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2025، ثمانية (8) نشريات قُطرية بهدف رصد فرص الاستثمار المحتملة لفائدة موقع تونس. وشملت هذه النشريات كلًا من: كوريا، بلجيكا، بريطانيا، السويد، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، البرتغال والهند.

3. جذاذات المستثمرين

تم إعداد 12 جذاذة خاصة بالمستثمرين خلال سنة 2025. وتهدف هذه الجذاذات إلى توفير معطيات شاملة حول المستثمرين المحتملين في السوق التونسية. كما تُبرز هذه الجذاذات الاستراتيجية الاستثمارية لكل شركة، وانتشار استثماراتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إضافة إلى بيانات الاتصال الخاصة بها، وذلك بهدف تسهيل مهام الفريق المكلّف بترويج الاستثمار واستقطاب المستثمرين.

IV. مساهمات أخرى في تحسين مناخ الاستثمار

1. توحيد تطبيق التصنيفة التونسية للأنشطة(NAT)

في إطار الإصلاحات المنبثقة عن مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 23 أفريل 2020 والرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، أحدثت الهيئة التونسية للاستثمار، بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء، لجنة دائمة مشتركة تُعنى بتوحيد تطبيق التصنيفة التونسية للأنشطة(NAT) ، بهدف توحيد التصنيف والاجراءات بين مختلف الهياكل المعنية

وخلال سنة 2025، اضطلعت اللجنة بعدد من الإجراءات العملية لتيسير حسن تطبيق التصنيفة، من أبرزها:

- **معالجة مطالب تصنيف خاصة**

✓ تم عقد جلسات عمل في إطار اللجنة القارة والمشتركة للتصنيفة بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء والهياكل المعنية لتجاوز الإشكاليات المتعلقة بتصنيف بعض الأنشطة وذلك بهدف توحيد الإجراءات بين مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار.

✓ تم القيام بعملية المقاربة بين قائمات الأنشطة المتعلقة بالخدمات المرتبطة بالنشاط الفلاحي المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 مع التصنيفة التونسية للأنشطة بالتنسيق مع المعهد الوطني للاحصاء ومصالح وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

- ✓ تم إعداد مذكرة تفسيرية تعلّقت بتوضيح الأنشطة التحويلية والأنشطة المتعلقة بإسداء الخدمات المتعلقة بالأنشطة الصناعية من قبل المعهد الوطني للإحصاء وتم بمقتضاها النظر في تصنيف 4 أنشطة
- ✓ تم تنظيم 2 دورات تكوينية وتحسيسية حول التصنيفة التونسية للأنشطة لفائدة إطارات الهيئة التونسية للأنشطة ولفائدة هياكل الاستثمار بخصوص استعمال وحسن استغلال التصنيفة خلال سنة 2025

- ♦ **متابعة تنفيذ التصنيفة**

- ✓ تم القيام بعملية المقاربة بين التصنيفة الخاصة المعتمدة من قبل الهياكل القطاعية مع التصنيفة التونسية للأنشطة بالنسبة لبعض الهياكل وتم عقد جلسات عمل تنسيقية مع هياكل الاستثمار، لرصد الإشكاليات واقتراح الحلول المناسبة.

- ♦ **تحيين وتوحيد قائمات الأنشطة**

- ✓ تم توجيه مراسلات لمختلف الهياكل (الفلاحة، الصناعة، الصناعات التقليدية، السياحة...) لملائمة قائمات الأنشطة مع التصنيفة التونسية للأنشطة.
- ✓ تم التوصل بمقترح من قبل مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار
- ✓ تم اقتراح تعديلات على مستوى بعض الملاحق بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء وتوجيهه لسلطة الاشراف بتاريخ 18 مارس 2025. مشفوعة بمختلف مقترحات تعديل الملاحق الواردة عن مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار.
- ✓ تم الانطلاق في العمل على ضبط قائمة موحدة ومفصلة لجميع الهياكل مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات القطاعية (عملية تجزئة الأقسام) والتي سيتم اعتمادها في المنصة الوطنية للاستثمار

- ♦ **أنشطة أخرى**

- ✓ المساهمة في إعداد دليل إجراءات الحصول على المنح والحوافز وطرق صرفها وسحبها والآجال المستوجبة لذلك ومكونات تقرير المتابعة

- ♦ **دراسة الأنشطة الجديدة ذات القيمة المضافة العالية**

إجراء تحاليل للأثر الاقتصادي للنظر في مدى أهليتها للانتفاع بالحوافز، مع إحالة المقترحات إلى المجلس الأعلى للاستثمار.

- **متابعة التوصيات**
  - ✓ تنظيم جلسات عمل مع مؤسسات قطاعية بخصوص إشكاليات التصنيف،
  - ✓ مواصلة التفاعل مع طلبات المستثمرين، وإعداد مشروع تنقيح للأمر عدد 389 قصد مزيد توضيح بعض الأنشطة.

2. الإصلاحات التشريعية والترتيبية

في إطار تعزيز جاذبية تونس للاستثمار، بادرت الهيئة التونسية للاستثمار بجملة من الإصلاحات الرامية إلى تبسيط الإجراءات ورفع القيود القانونية، وذلك عبر مبادرات أساسية تهدف إلى إزالة العوائق التنظيمية وتسريع إنجاز المشاريع الاستثمارية، من بينها:

- تنقيح الأمر عدد 2017-389 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار.

وقد تم توجيه مشروع تنقيح إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 14 فيفري 2025، ويهدف إلى:

- ✓ تبسيط إجراءات إسناد المنح؛
- ✓ توضيح الأحكام المضافة بمقتضى الامر عدد 182 لسنة 2024.

- تنقيح قائمات الأنشطة المنصوص عليها بالملاحق المتعلقة بالأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار لملاءمتها مع التصنيفة التونسية للأنشطة بهدف توضيح الأنشطة المخولة للانتفاع بالامتيازات وخاصة منها أنشطة الخدمات المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

- تنقيح الأمر الحكومي عدد 2021-120 المؤرخ في 8 فيفري 2021 المتعلق بالعمليات العقارية الراجعة لملك الدولة الخاص، مع الاتفاق على حذف استثناء المشاريع ذات لأهمية الوطنية من آلية التفاوض المباشر (التراضي)، وإدراج تعديلات تكميلية ذات الصلة.

- تنقيح الأمر عدد 2005-1991 المؤرخ في 11 جويلية 2005 المتعلق بدراسة التأثير على المحيط، حيث استُكملت أعمال التنسيق، في انتظار الإمضاء.

- مراجعة القرار المشترك المؤرخ في 3 ماي 2023 المتعلق بشروط ومعايير تغيير صبغة الأراضي الفلاحية المحتضنة لمشاريع صناعية، وقد تم استكمال صياغة المشروع وهو حاليًا في طور المصادقة مع الوزارات والهياكل المعنية.
- تنقيح قانون اللوجستية والنقل متعدد الوسائط وبلورة نسخة نهائية له (المشاركة في جلسات العمل وتقديم مقترحات الهيئة التونسية للاستثمار) في إطار فريق تطوير اللوجستية والنقل متعدد الوسائط
- تقديم مقترحات في إطار اللجان الخاصة بإعداد مخطط التنمية للفترة 2026-2030 بالتنسيق مع سلطة الاشراف (فريق عمل "تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة " وفريق عمل اللجنة الفرعية المكلّفة بدعم المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفريق عمل النهوض بالمنظومة التشريعية والمؤسساتية للاستثمار)
- تقديم مقترحات بخصوص إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026

الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات المصرح بها لدى الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2025

I. تطور التصاريح الاستثمارية على المستوى الهيئة التونسية للاستثمار

زيادة بـ 20 % في عدد المشاريع المصرح بها خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024

تم خلال سنة 2025 التصريح بـ **36** مشروعًا لدى الهيئة التونسية للاستثمار، أي بزيادة ملحوظة قدرها **20%** مقارنة بسنة 2024، وهو ما يعكس تحسّنًا في نسق إحداث المشاريع. في المقابل، بلغ حجم الاستثمار الجملي **3366,8** مليون دينار، مسجّلًا تراجعًا طفيفًا بنسبة **2,6%** مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ومن المنتظر أن تسهم هذه المشاريع في إحداث **5208** مواطن شغل.

توزيع المشاريع المصرح بها حسب طبيعة الاستثمار:

تشمل المشاريع المصرّح بها إلى حدود شهر ديسمبر 2025 عمليات إحداث مشاريع جديدة، وعمليات توسعة لمشاريع قائمة، إضافة إلى عمليات تجديد. وقد بلغ عدد مشاريع الإحداث **19** مشروعًا، أي ما يمثل **53%** من إجمالي المشاريع المصرّح بها، وبحجم استثمارات قدره **2281,9** مليون دينار، بما يعادل **68%** من حجم الاستثمارات الجملية. ويُعدّ هذا التوجه مؤشرًا إيجابيًا يعكس تحسّن نسق الاستثمار واستقطاب فرص استثمارية جديدة، من المنتظر أن تُسهم في إحداث 2322 موطن شغل. في المقابل، تم تسجيل **16** مشروع توسعة باستثمارات جملية تُقدّر بـ **973,8** مليون دينار، من شأنها أن تمكّن من إحداث **2876** موطن شغل، مما يبرز الدور الهام لعمليات التوسعة في دعم التشغيل. كما تم التصريح بـ مشروع واحد في إطار عمليات التجديد، بقيمة استثمار بلغت **111,1** مليون دينار.

توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب القطاع:

تشمل مشاريع الاستثمار المصرح بها مجالات:

- ✓ **الصناعة**: **17** مشروع بكلفة استثمار تساوي **767,4** م د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **2402** موطن شغل
- ✓ **الطاقات المتجددة**: **07** مشاريع بكلفة استثمار تساوي **1685,1** م.د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **94** موطن شغل
- ✓ **السياحة**: **03** مشاريع بكلفة استثمار تساوي **499,1** م.د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **1118** موطن شغل.
- ✓ **الفلاحة**: **01** مشروع بكلفة استثمار تساوي **70** م.د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **325** موطن شغل.
- ✓ **الخدمات**: **8** مشاريع بكلفة استثمار تساوي **345,1** م.د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **1269** موطن شغل.

يحتل **قطاع الصناعة الصدارة**، من حيث عدد المشاريع ويشمل أساسا:

النشاط	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات (م.د)	عدد مواطن الشغل
الصناعات الغذائية	4	148,3	511
الصناعات الكيميائية	4	78,9	151
صناعات الخزف والبلور	4	364,7	378
الصناعات الميكانيكية والإلكترونية	3	121,0	737
صناعات النسيج والملابس	2	54,5	625
المجموع	**17**	**767,4**	**2402**

التوزيع الجغرافي للاستثمارات المصرح بها:

تتوزع مشاريع الاستثمار المصرح بها خلال سنة2025 على 17 ولاية، من بينها **16** مشروع منتصبا داخل مناطق التنمية الجهوية، أي بنسبة **44%** من حيث عدد المشاريع وبكلفة استثمار تقدر بـ**2092,7** مليون دينار، أي بنسبة **62 %** من كلفة الاستثمار الجملية وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **608** موطن شغل أي بنسبة **12%** من مجموع مواطن الشغل.

توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب نظام الاستثمار:

تمثل المشاريع التي تتعاطى نشاطها تحت نظام التصدير الكلي**22 %** من جملة عدد المشاريع المصرح بها بكلفة استثمار جملية تقدر بـ **348,3** مليون دينار والتي تمثل **10%** من مجموع حجم الاستثمارات المصرح بها وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **1655** موطن شغل،

توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب طبيعة المساهمة في رأس المال:

بلغ عدد المشاريع التي يتضمن هيكل تمويلها مساهمة أجنبية في تركيبة رأس المال **20** مشروعا أي بنسبة **56 %** من جملة المشاريع وبكلفة استثمار جملية تقدر بـ **2396,3** مليون دينار وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **3232** موطن شغل.

وتعكس الإحصائيات المتعلقة بالمساهمة الأجنبية محافظة الشركاء الاقتصاديين الإستراتيجيين لتونس على الريادة من حيث عدد المشاريع المصرح بها والمزمع إنجازها ببلادنا حيث تحتل كل من فرنسا المركز الأول بنسبة **45%** من جملة المشاريع ذات المساهمة الأجنبية

توزيع المشاريع ذات المساهمة الأجنبية حسب الجنسية

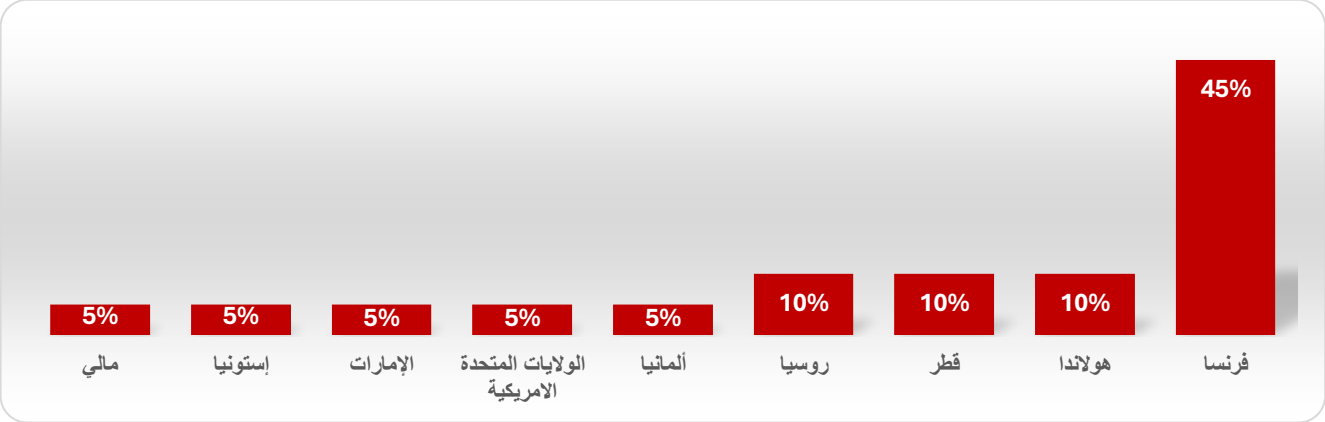

توزيع المشاريع ذات الأهمية الوطنية:

بلغ عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصرح بها إلى موفى شهر ديسمبر 2025، **14** مشروع أي بزيادة تقدر بـ **17%** مقارنة بسنة 2024 وبكلفة استثمار جملية تقدر بـ **2675,3** مليون دينار، وهو ما يمثل **79%** من مجموع الاستثمارات المصرح بها وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **2798** موطن شغل، أي بنسبة **54%** من مجموع مواطن الشغل المصرح بها.

توزيع المشاريع ذات الأهمية الوطنية حسب القطاعات

النشاط	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات (م.د)	عدد مواطن الشغل
الطاقات المتجددة	5	1 633,2	82
الصناعة	5	399,3	996
الخدمات	2	190,0	820
السياحة	2	452,9	900
المجموع	**14**	**2675,3**	**2798**

الإحاطة بالمستثمرين ومعالجة العرائض

I. التكوين القانوني للشركات

في إطار القيام بالإجراءات الإدارية التي تستوجبها عملية الاستثمار تمت الإحاطة بالمستثمرين من خلال مدهم بكافة الوثائق المستوجبة لخلق الشركات وتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة والتنسيق مع كافة الهياكل المتداخلة لإتمام عمليات التكوين القانوني **لثماني شركات** مصرح بها لدى الهيئة خلال سنة 2025 باستثمارات بلغت 7100 مليون دينار تونسي،

II. لجنة التراخيص والموافقات:

اجتمعت لجنة التراخيص والموافقات ثمانية 08 مرات خلال سنة 2025 وفي هذا الإطار:

تم عرض 51 مطلبًا على أنظار لجنة التراخيص والموافقات.

تمت معالجة 7 مطالب وفق مبدأ سكوت الإدارة.

III. خدمات لمرافقة المستثمر:

خلال سنة 2025، عزّزت الهيئة التونسية للاستثمار دورها كميسّر للاستثمار في تونس، من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى تحويل الفرص الاستثمارية إلى مشاريع فعلية وتسريع مسارات اتخاذ القرار. وتهدف هذه المقاربة الاستباقية إلى تعزيز جاذبية البلاد ودعم ديناميكيتها الاقتصادية.

1. مطالب الحصول على بطاقات إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب

في إطار تسهيل إنجاز مشاريع المستثمرين لأجانب، عملت الهيئة التونسية للاستثمار بالتنسيق الوثيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية على معالجة مطالب الحصول على بطاقات الإقامة وتأشيرات الدخول. وتشمل هذه الإجراءات الشركات الأجنبية المنتصبة في تونس وفرق عملها، إضافة إلى المستثمرين المحتملين الذين يقومون بزيارات استكشافية للبلاد.

وخلال سنة 2025، تم إسناد 80 بطاقة إقامة وإصدار 17 تأشيرة دخول، مما ساهم في تسهيل الإجراءات الإدارية لفائدة المستثمرين الأجانب.

2. استقطاب واستكشاف فرص الاستثمار ومرافقة المشاريع

في إطار حث نسق الاستثمار و تطوير عدد المشاريع المصرح بها لا سيما في القطاعات ذات الأولوية تقوم الهيئة عبر قطب الإحاطة بالمستثمر بأنشطة استقطاب لشركات و مستثمرين جدد قصد التعريف بفرص الاستثمار و الإطار التشريعي وخدمات تسهيل الاستثمار ببلادنا و للشركات المنتصبة قصد رصد فرص إعادة الاستثمار و توسعة النشاط وذلك عبر تقديم خدمات مرافقة تتمثل في توفير معلومات حول الإطار

التشريعي و القانوني للاستثمار، الامتيازات و التشجيعات، توفر اليد العاملة ، معطيات قطاعية، البحث عن موقع يتماشى مع حاجيات المشروع ، ربط الصلة مع الهياكل المعنية قصد تبسيط و تسريع الإجراءات المتعلقة بإنجاز المشروع.

رافقت الهيئة التونسية **للاستثمار 54 مستثمرًا** محتملًا وشركة مهتمة بالانتصاب في تونس، وذلك من خلال تقديم استشارات موجّهة ومرافقة في مختلف مراحل مسار الاستثمار، ولا سيما فيما يتعلّق باختيار موقع الانتصاب الأنسب.

3. الزيارات الميدانية

تم تنظيم **25 زيارة ميدانية لفائدة المستثمرين**، مكّنتهم من الاطلاع على مواقع الانتصاب المحتملة، واستكشاف المنظومات الاقتصادية الجهوية، والالتقاء بالفاعلين المحليين، بما في ذلك هياكل الدعم والأطراف المعنية الأساسية.

- **مشاريع صناعية استراتيجية**: تم تدشين وحدتين جديدتين لصناعة مكوّنات السيارات، ويتعلّق الأمر بمشروعي توسعة شركتي VISTEON وJETTY AUTOMOTIVE

4. المتابعة بعد إحداث المشروع(Aftercare)

خلال سنة 2025، عزّزت الهيئة التونسية للاستثمار برنامج المتابعة اللاحقة لإحداث المشاريع (Aftercare)، بهدف مرافقة المشاريع الاستثمارية بعد انطلاق نشاطها. وترمي هذه المقاربة إلى ضمان استدامة المشاريع ونجاحها على المدى الطويل، وتعزيز ثقة المستثمرين وولائهم، فضلاً عن دعم توسّعهم وتطوير أنشطتهم في تونس.

- **الزيارات الميدانية**: تم إنجاز15 زيارة إلى مواقع إنتاج في خمس ولايات، بهدف مرافقة المؤسسات في استكمال إجراءاتها الإدارية والمساهمة في حلّ الإشكاليات التشغيلية التي قد تعترضها. وتنشط هذه المؤسسات في عدة قطاعات، من بينها خاصة صناعة الأدوية ومكوّنات السيارات الكهربائية والإلكترونية.
- تم تحديد 10فرص لتوسعة الاستثمارات وهي حاليًا في طور المرافقة قصد تجسيدها عبر تصاريح استثمار رسمية. وتتعلّق هذه المشاريع المحتملة بقطاعات إنتاج الكهرباء والادوية ومكوّنات السيارات ; والطائرات والاغذية.

IV. معالجة العرائض

تمّت معالجة العرائض بالتنسيق مع الهياكل المعنية من خلال تنظيم جلسات عمل لدراسة العرائض التي تستوجب تدخل أكثر من إدارة معنية للعمل على إيجاد الحلول للإشكاليات التي يتم طرحها من خلال العرائض وقد تمّ خلال سنة 2025 معالجة 172 عريضة واردة على الهيئة. موزعة حسب الرسم البياني الموالي:

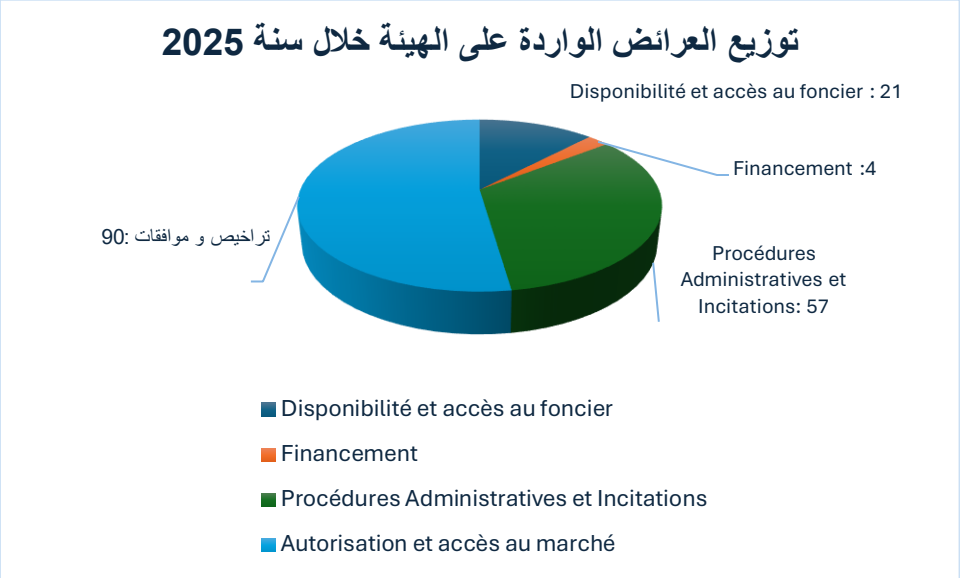

1. إشكاليات عقارية

تحتاج المشاريع الكبرى عموما إلى رصيد عقاري هام للإنجاز (يصل إلى 30 ألف هكتار في بعض المشاريع الفلاحية في مجال الزراعات الكبرى) وهذا ما لا يتوفر لدى الوكالات العقارية الصناعية والفلاحية والسياحية. كما أنه ونظرا لغياب خارطة استثمارية بتونس تمكن من حصر أراضي بمساحات كبيرة نسبيا، يبادر المستثمر إلى البحث عن أراضي عادة ما تكون ذات صبغة فلاحية من أملاك الدولة على غرار الضيعات الفلاحية الدولية، أو ملك عمومي للمياه، أو ملك عمومي بحري، أو ملك غابي، أو ذات صبغة مختلطة علما بوجود تعدد في الأنظمة القانونية المطبقة عليها ما يجعل من المسالة العقارية مسألة معقدة وتستنزف كل الوقت والجهد.

كما تواجه مشاريع التسوية المنصوص عليها في الفصل 28 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 صعوبات مرتبطة بتغيير صبغة الأراضي، نتيجة إجراءات غير ملائمة.

2. الإجراءات الإدارية والحوافز

يشهد الحصول على شهادة المؤسسة المصنّفة تأخيرًا نتيجة طول الآجال وترابط الإجراءات مع المصادقة على دراسات التأثير على المحيط.

تؤدي إشكاليات تصنيف الأنشطة، الناجمة عن عدم التناسق بين النصوص المنظمة للحوافز والتصنيف التونسي للأنشطة(NAT 2009) ، إلى إطالة آجال معالجة الملفات.

تظلّ تسوية تحويلات الأموال بالنسبة للشركات غير المقيمة معقّدة في ظل غياب إجراءات واضحة ومحددة.

تواجه المشاريع في استغلال المقاطع (الرمال، كربونات الكالسيوم) صعوبات في الانتقال من نظام المقاطع الحرفية إلى نظام المقاطع المنجمية، مما يهدد استمراريتها. كما لا تتمكّن بعض الأنشطة، مثل صناعة البسكويت، من الانتفاع بالحوافز المالية بسبب عدم مواءمة قائمات الأنشطة.

تؤدي التأخيرات في إسناد رخص البناء، الناتجة عن مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، في بعض الحالات إلى التخلي عن المشاريع.

3. النفاذ إلى السوق

يشكّل عدم نشر كراسات الشروط لبعض الأنشطة، عقب إلغاء التراخيص لممارسة النشاط، عائقًا أمام النفاذ إلى السوق.

يواجه تطبيق المرسوم عدد 61-14 المؤرخ في 30 أوت 1961 المتعلق بشروط ممارسة بعض الأنشطة التجارية صعوبات نتيجة عدم التناسق مع التصنيف الوطني للأنشطة.(NAT 2009)

4. التمويل

تواجه المؤسسات التي تمرّ بصعوبات عوائق في النفاذ إلى التمويل، نتيجة غياب آليات تمويل ملائمة أو بسبب معايير أهلية غير متكيفة، مما يهدد استمراريتها.

إسناد المنح والحوافز

تولّت الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2025، دراسة مطالب إسناد المنح والحوافز وفقًا للتشريع الجاري به العمل، ولا سيما أحكام الفصلين 19 و20 من الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 182 لسنة 2024 المؤرخ في 04 أفريل 2024.كما تولّت دراسة مطالب التمديد في آجال إنجاز المشاريع في إطار الفصل 21 من قانون الاستثمار.

وشاركت الهيئة بصفة فاعلة في اجتماعات اللجان الوطنية لإسناد الحوافز، المنعقدة بكل من وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والديوان الوطني التونسي للسياحة.

I. دراسة مطالب الحصول على شهادة في الدخول طور النشاط الفعلي

تولّت الهيئة البت في أربع ملفات تتعلق بالحصول على شهادة في الدخول طور النشاط الفعلي.

وتم في هذا الإطار إسناد شهادة في الدخول طور النشاط الفعلي بعنوان مشروع صناعي بكلفة استثمار مصرح بها تبلغ 71 مليون دينار و666 موطن شغل، ورفض 03 ملفات لم تستوف شروط الحصول على هذه الشهادة، بما يضمن متابعة دقيقة للمشاريع واحترام الإجراءات الإدارية.

II. دراسة مطالب صرف منح الاستثمار المصادق عليها

تولت الهيئة البت في ثلاث ملفات تتعلق بصرف منح استثمار مصادق عليها في إطار الفصل 19 من قانون الاستثمار، حيث تمت الموافقة على صرف المنح لفائدة مشروعين ورفض ملف واحد لم يستوف الشروط القانونية المستوجبة.

وتم للغرض توجيه 04 أذون صرف للصندوق التونسي للاستثمار لاستكمال إجراءات الصرف.

III. دراسة مطالب الانتفاع بالمنح والحو افز:

تولت الهيئة خلال سنة 2025 دراسة 12 ملف لمشاريع استثمار تقدّم باعثوها بمطالب للانتفاع بالمنح والحوافز المنصوص عليها بالفصلين 19 و20 من قانون الاستثمار بكلفة استثمار جملية تقدر بـ374 مليون دينار وقدرة تشغيلية تفوق 3200 موطن شغل.

وعقدت اللجنة الوطنية المحدثة لدى الهيئة والمكلفة بالنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز المنصوص عليها بقانون الاستثمار، سبع (07) جلسات للغرض.

ومن بين 12 ملف المعروض على أنظارها، قررت اللجنة رفض 03 ملفات لم تستوف الشروط القانونية المستوجبة للانتفاع بالحوافز وإرجاء النظر في 04 ملفات والمصادقة على إسناد خمس مشاريع الامتيازات المنصوص عليها بقانون الاستثمار مفصلة كالتالي:

الحوافز المصادق عليها في إطار الفصل 19

طبيعة الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات المصرح بها (م د)	حجم الاستثمارات المصادق عليها (م د)	عدد مواطن الشغل
احداث	01	25.084	17.029	**80**
توسعة	01	2.616	1.193	**35**
المجموع	**02**	**27.700**	**18.222**	**115**

الحوافز المصادق عليها إطار الفصل 20

طبيعة الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات المصرح بها (م د)	حجم الاستثمارات المصادق عليها (م د)	عدد مواطن الشغل
احداث	01	71	52.664	**666**
توسعة	02	26	15.569	**550**
المجموع	**03**	**97**	**68.233**	**1216**

IV. إعداد ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية

أعدّت الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2025 ثلاث بطاقات لمشاريع ذات أهمية وطنية، تمت المصادقة عليها من قبل المجلس الأعلى للاستثمار في دورته المنعقدة بتاريخ 11 فيفري 2025، تطبيقا لأحكام الفصل 20 من قانون الاستثمار. وتقدر كلفة الاستثمار الجملية المصادق عليها من قبل المجلس بـ 235.776 مليون دينار بقدرة تشغيلية تبلغ 1274 موطن شغل.

V. دراسة مطالب التمديد في آجال إنجاز المشاريع

تم خلال سنة 2025 دراسة 73 مطلب تمديد تم عرضها على أنظار اللجنة المحدثة للغرض، حيث عقدت اللجنة 09 جلسات أقرت خلالها الموافقة على 33 ملف ورفض 34 مطلب وإرجاء النظر في 06 ملفات لمزيد التعمق والدرس.

VI. سحب واسترجاع المنح والحوافز

- **عدد الملفات الواردة على الهيئة**

ورد خلال سنة **2025** على مصالح الهيئة **98ملفا** مقترحا سحب واسترجاع امتيازات مالية مقابل **91 ملف** خلال سنة **2024**، أي بنسبة تطور بلغت**7.7%** . وتتوزع ملفات مقترح السحب الواردة حسب الهياكل المعنية بالاستثمار كما يلي :

- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية **77**ملفا
- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد **15** ملفا
- وزارة الفلاحة (الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية) **05** ملفات
- الهيئة التونسية للاستثمار (قطب المنح والحوافز) **01** ملف

- **جلسات الاستماع:**

عقدت الهيئة **19جلسة استماع** للباعثين المنتفعين بمقررات إسناد امتيازات مالية للنظر في **154ملف** مقترح سحب من مجموع **158** ملف مقترح سحب في عهدة الهيئة في موفى سنة 2025أي بنسبة إنجاز في حدود **97.5 %**، مقابل **10جلسات** في سنة **2024** للنظر في **85ملف**، أي بنسبة تطور في عدد الاجتماعات بـ **90 %** وفي عدد الملفات المدروسة بـ **82 %**.

وتتوزع **الملفات المدروسة** خلال سنة 2025 **بين 60 ملف مقترح سحب** تمت إحالته إلى الهيئة خلال سنة **2024** أي بنسبة إنجاز تقدر بـ **100%** و**94 ملف سحب** تم إحالته خلال سنة **2025** من مجموع **98** ملف سحب أي بنسبة إنجاز تقدر بـ **96 %**. علما وأن **04** ملفات لم تتمكن مصالح الهيئة من دراستها لأنها وردت خلال الأسبوع الأخير من سنة **2025**.

وحسب القطاعات الاقتصادية، تمّ خلال سنة **2025** دراسة **133** ملف مقترح سحب امتيازات مالية لمشاريع تنشط في قطاع الفلاحة والصيد البحري أي بنسبة **86.4%** و**21** ملف مقترح سحب لمشاريع تنشط في قطاع الصناعة أي بنسبة **13.6%**.

وحسب طبيعة الاخلال، تتوزع ملفات مقترح السحب المدروسة كما يلي:

- تحويل الوجهة الأصلية للاستثمار بصفة غير مشروعة (التفويت في مكونة المشروع) **59 ملف**
- عدم إحترام أحكام قانون الاستثمار (عدم إنجاز المشروع في الآجال القانونية) **39 ملف**
- عدم إحترام أحكام القانون (عدم التفرغ) **09 ملفات**
- عدم إحترام أحكام القانون (عدم التحويل الحد الأدنى من كميات الزيتون البيولوجي) **13 ملف**
- عدم إحترام أحكام قانون الاستثمار (عدم الشروع أو التوقف عن النشاط) **27 ملف**

- طلب التخلي عن الامتيازات المالية **05 ملفات**
- عدم الالتزام بإحداث مواطن الشغل المبرمجة **02 ملفات**

وحسب **التوزيع الجهوي** لملفات مقترح السحب الواردة على الهيئة والتي تمت دراستها خلال سنة 2025، تصدر الإقليم عدد 4 بـ 53 ملف **(34.3%)** يليه الإقليم عدد 3 بـ 45 ملف **(29.3%)** والإقليم عدد 1 بـ 28 ملف **(18.2%)** والإقليم عدد 2 بـ 22 ملف **(14.3%)** وأخيرا الإقليم عدد 5 بـ 06 ملفات **(3.9%)**.

- **إحالة الملفات إلى وزارة المالية:**

تمت إحالة **150ملف** مقترح سحب إلى مصالح وزارة المالية خلال سنة 2025 مقارنة بـ **73ملف** خلال سنة 2024، أي بنسبة تطور بلغت**105%** .

وتتوزع ملفات مقترح السحب المدروسة والمحالة إلى وزارة المالية خلال سنة 2025 حسب هيكل الاستثمار كما يلي:

▪ وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	107 ملف	**(96 %)**
▪ وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	18 ملف	**(100 %)**
▪ وزارة الفلاحة (الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية)	26 ملف	**(100 %)**
▪ الهيئة التونسية للاستثمار	03 ملف	**(100 %)**
المجموع	**154 ملف**	**(97.5 %)**

- **قرارات السحب الصادرة عن وزارة المالية:**

بلغ عدد القرارات الصادرة عن وزارة المالية بخصوص الملفات المحالة من قبل الهيئة **76قرار سحب** خلال سنة 2025.

VII. متابعة المشاريع في طور الإنجاز

تمّ تنظيم **20** زيارة ميدانية وإعداد التقارير في الغرض أي بنسبة إنجاز بلغت **100 %**. وتتوزع هذه الزيارات والتقارير المنجزة كما يلي:

- **06** شركات تقدمت بطلب شهادة في الدخول طور النشاط الفعلي
- **02** شركات تقدمت بطلب التصريح بعملية استثمار جديد

- **10** شركات تقدمت بطلب التمديد في مدة انجاز برنامج الاستثمار
- **01** شركة تقدمت بطلب إلغاء التصريح بالاستثمار
- **01** شركة تقدمت بطلب صرف المنح المالية

وتقدر القيمة الجملية للاستثمارات التي تمّ معاينتها ميدانيا بحوالي **1860 م د** منها **1296.3 م د** استثمارات اجنبية **(70%)** وحوالي **590.7 م د** استثمارات تونسية **(30 %)**.

وحسب التوزيع الجهوي لزيارات المتابعة وتقارير متابعة تنفيذ المشاريع التي تم انجازها خلال سنة **2025** ، تصدر الإقليم عدد **2** عدد الزيارات بـ**11** زيارة متابعة **(55%)** يليه الإقليم عدد **3** بـ**04** زيارات متابعة **(20%)** والإقليم عدد **1**وعدد **5** بزيارتين (02) لكل منهما **(10%)** والإقليم عدد **1** بزيارة متابعة وحيدة **(5%)** .

VIII.التقرير السنوي حول حجم الاستثمارات المصرح بها والامتيازات المالية المصادق عليها والممنوحة بعنوان سنة 2025

تقوم **الهيئة التونسية للاستثمار** بإعداد تقرير سنوي يجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بنظام الحوافز المالية وتأثيراته على الاستثمار، والتشغيل، والصادرات. ويُرفع هذا التقرير إلى وزارة المالية قبل نهاية الربع الأول من كل سنة، ويستند إلى المعلومات الصادرة عن أكثر من 21 وكالة معنية بالنظام التحفيزي.

ويشمل التقرير إحصاءات حول تصريحات الاستثمار، والحوافز الممنوحة، والمبالغ المصروفة فعليًا خلال سنة 2025، مع تمييز الحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار عن تلك الممنوحة خارج هذا الإطار، ويُفصّل بحسب القطاعات، والهيئات المعنية، والمناطق الجغرافية

IX . التقرير السنوي حول حجم الاستثمارات المصرح بها على المستوى الوطني بعنوان سنة 2025

تتولى **الهيئة التونسية للاستثمار** إعداد تقرير سنوي يتضمن تجميعًا للبيانات الإحصائية المتعلقة بالاستثمارات المصرح بها على المستوى الوطني، وذلك بعد جمع ومعالجة المعطيات الواردة من مختلف هياكل الاستثمار القطاعية. كما تقوم الهيئة بمراسلة كافة الهياكل المعنية، لا سيما الوزارات، وإرفاق هذا التقرير السنوي.

مستوى التعاون والشراكات

I. التظاهرات الوطنية والدولية:

- المشاركة في الدورة 8 للمؤتمر الدولي "تمويل الاستثمار والتجارة بإفريقيا "FITA 2025"
- المشاركة في منتدى الاقتصاد المستدام بالجزائر
- المشاركة في فعاليات منتدى الأعمال التونسي -الإماراتي تحت شعار "بعد ثان"
- المشاركة في اليوم الاقتصادي التونسي – إكسبو 2025 أوساكا،
- المشاركة في معرض التجارة البينية الأفريقية IATF2025 بالجزائر
- المشاركة في أشغال الدورة 18 للجنة العليا المشتركة التونسية -المصرية
- تنظيم ملتقى في مجال قطاع مكونات السيارات بحضوروفد من المستثمرين الصينيين
- تنظيم منتدى الاستثمار بمقر المنظمة العالمية للتجارة بجنيف
- المشاركة في اعمال منتدى تونس لتطوير الطب الصيني الإفريقي
- المشاركة في أعمال الاجتماع المشترك التونسي -العماني
- المشاركة في أشغال الدورة 23 للجنة الكبرى المشتركة التونسية -الجزائرية والمنتدى الاقتصادي التونسي الجزائري
- المشاركة في أعمال الدورة 12 للجنة المشتركة السعودية- التونسية بالرياض

II. توقيع الاتفاقيات

- وقعت الهيئة التونسية للاستثمار البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع وكالة النهوض بالاستثمار الجزائرية. وكان من المتوقع إمضاء مذكرة تفاهم مع الوكالة المصرية المكلفة بالاستثمار على هامش أشغال اللجنة العليا المشتركة إلا أنّ الجانب المصري أجل الإمضاء إلى موعد لاحق.

التصرف الإداري والمالي للهيئة

I. الموارد البشرية

شهدت سنة 2025 مواصلة الهيئة التونسية للاستثمار لجهودها الهادفة إلى تطوير رأسمالها البشري، في إطار استراتيجية متكاملة تجمع بين تعزيز الكفاءات وتحسين الظروف الاجتماعية للموظفين.

وقد ارتفع عدد الأعوان خلال سنة 2025 إلى 42 عونا مقابل 39 عونا خلال سنة 2024، وذلك بنسبة زيادة في حدود 7.69% مقارنة بسنة 2024، متجاوزة بذلك نسبة النمو المسجلة السنة الفارطة (5.71%). وقد كانت هذه الزيادة أكثر وضوحاً في فئة الإطارات، حيث ارتفعت نسبة التأطير إلى 83%، مما يعكس تزايد حاجيات الهيئة إلى الخبرات المتخصصة، من جهة، وتواصل الاختلال الهيكلي من أعوان التنفيذ والتسيير.

وتشير المعطيات إلى أن الأعوان المرسمين يمثلون 33% من العدد الجملي للأعوان، مقابل 64% من الملحقين. ويؤكد هذا التطور ضرورة الإسراع بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص، بما يسمح بتحسين نسب الترسيم وضمان استبقاء الكفاءات وتعزيز الاستقرار الوظيفي.

إلا أنه ورغم الانتدابات المنجزة عبر آلية الإلحاق، فإن عدد الأعوان يبقى ضعيفا مقارنة بالحاجيات الفعلية للهيئة، مع تسجيل عديد المغادرات نتيجة هشاشة الوضع الاجتماعي بالهيئة.

في مجال التكوين، تم تنفيذ برامج تكوينية متخصصة استفاد منها أكثر من 25%من جملة الأعوان، دون اعتبار برامج التكوين بالخارج، بهدف الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال الاستثمار والخدمات المرتبطة به.

كما حرصت الهيئة على ضمان حقوق أعوانها المنتدبين في الترقية المهنية، حيث تم خلال سنة 2025 ترقية 09 إطارات، طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.

II. التصرف المالي

يشكل حسن التصرف المالي إحدى ركائز الاستقرار المؤسساتي. في سنة 2025، حيث واصلت إدارة المالية جهودها لتحسين إدارة السيولة وضمان احترام آجال الدفع وتحسين التدفقات المالية.

- **المؤشرات الرئيسية:**

- تم إنجاز 95% من دفوعات المزودين في الآجال التعاقدية، تبقى نسبة 5 % رهينة تسوية المزودين لوضعياتهم الجبائية مما يبني علاقة ثقة مع الشركاء.
- وتعتمد الهيئة بصفة كلية على المنظومات الإعلامية مثل منظومة Sage FRP 1000 للدفوعات ومنظومة Sage Paie 100 بالنسبة للأجور والمرتبات، مما سمح بتقليل ملحوظ في الأخطاء المحاسبية وتأخير الدفع.

III. الصفقات والمشتريات المختلفة

يُعدّ التزويد وإدارة الموارد المادية ركيزة أساسية لضمان نجاعة عمل الهيئة، وقد تم خلال سنة 2025 تم تنفيذ البرنامج السنوي للمشتريات بدرجة عالية من الدقة حيث تم:

- استكمال 100٪ من عقود الشراء وفقًا للجدول الزمني التقديري، مما ضمن سلاسة في عمليات التزويد.
- تحسين التكاليف اللوجستية، مما ساهم في تقليص النفقات مع الحفاظ على جودة الخدمات.
- تأمين حسن تنظيم ومتابعة الفعاليات والمهام، بما مكّن من تعزيز مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار في المعارض والتظاهرات ذات البعد الوطني والدولي.

الصفقات المنجزة سنة 2025:

تميّزت سنة 2025 أساسًا بإنجاز المشاريع طبقا للبرنامج التقديري، ومن أبرز هذه المشاريع:

- إعداد خطة استمرارية النشاط وفق معيار ISO 22301 ، وذلك طبقًا للمقتضيات المنصوص عليها في منشور رئيس الحكومة عدد 24 المؤرخ في 05 نوفمبر 2020 .
- تجديد رخص استغلال نظام إدارة علاقات الحرفاء (CRM) على منصةMicrosoft ، بما يضمن استمرارية استخدام هذه الأداة الاستراتيجية في إدارة العلاقة مع المستثمرين وتحسين العمليات الداخلية .
- اقتناء رخص دعم المنتجات لضمان حسن سير نظام المعلومات الخاص بالهيئة.

متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية (تم تحقيقها أو مطابقتها بنسبة 100٪)

المشروع	النتيجة	الملاحظات
استكمال عقود الشراء	منجزة بنسبة 100٪ وفق الجدول الزمني المتوقع	التحكم في عملية الشراء
اقتناء رخص دعم المنتجات	تم الإنجاز	حسن سير نظام المعلومات
تجديد رخص استغلال نظام CRM على Microsoft	تم الإنجاز	الحفاظ على الأداة الاستراتيجية لإدارة العلاقة مع المستثمرين
خطة استمرارية النشاط(PCA)	تم الإنجاز	مشروع مكتمل وأداة استراتيجية للتسيير

IV. مشروع تطوير المنصة الوطنية للاستثمار:

حرصاً منها على التحسين المستمر لمناخ الاستثمار بشكل عام، والخدمات المخصصة للمستثمر وتيسير مساره الاستثماري بشكل خاص، أطلقت الهيئة التونسية للاستثمار في سنة 2024 مشروعاً استراتيجياً لرقمنة الخدمات الاستثمارية من خلال تطوير منصة الاستثمار الجديدة. يقوم هذا المشروع على أسس الشفافية والنجاعة والمساءلة، ويهدف من خلال ذلك إلى إحداث نقلة نوعية في مناخ الاستثمار بتونس، وذلك عبر معالجة عدة إشكاليات هيكلية يعاني منها نظام الاستثمار، نذكر منها:

- **غياب منصة وطنية موحدة للاستثمار:** لا توجد حالياً منصة مركزية تسمح للمستثمرين بإتمام جميع الإجراءات اللازمة لإنجاز مشاريعهم في بيئة رقمية ومبسطة. يؤدي غياب هذه المنصة الموحدة إلى تعقيد مسار المستثمر وطول آجال معالجة الملفات وغياب شفافية المعاملات.
- **تعدد المتدخلين في مسار المستثمر:** يتوزع مسار الاستثمار بين عدة فاعلين عموميين حسب قيمة الاستثمار والقطاعات المعنية مما انعكس سلبا على مناخ الاستثمار وعلى السياسات العمومية في المجال.
- **غياب معطيات وطنية حول الاستثمار:** وجود نقص في البيانات الموحدة والمخينة حول الاستثمارات في تونس. ويحول هذا النقص دون إمكانية رسم رؤية واضحة والقيام بتقييم استراتيجي للاستثمارات المنفذة، وكذلك من استباق الحاجيات المستقبلية في هذا المجال. كما يحول نقص البيانات المجمعة دون إمكانية اتخاذ القرار بصفة ناجعة.

- **<u>غياب مؤشرات مجمعة حول الاستثمار في تونس:</u>** لا توجد مؤشرات موحدة تسمح بقياس تطور الاستثمار الوطني والدولي في تونس. وهو ما من شأنه خلق فجوة في تخطيط وإدارة الاستثمارات وتقييم أداء السياسات العمومية في مجال الاستثمار.

تقدم تنفيذ المشروع خلال سنة 2025:

بعد الانتهاء من مرحلة تشخيص الوضعية الحالية لمختلف الأنظمة المعلوماتية ومدى إمكانية القيام بالربط البيني بينها، وكذلك إعادة هندسة المسارات مع إعطاء الأولوية لخدمتي التصريح بالاستثمار والتكوين القانوني، وبناء على **الخيارات** التي تم الاتفاق عليها لهندسة وتطوير المشروع والمتمثلة في:

- اعتماد المنظومة كواجهة أمامية موحدة للمستثمر مع معالجة الملفات في المستوى الخلفي من قبل الهياكل كل حسب مجال اختصاصه (وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي) ووفق مفاتيح توزيع وقواعد تصرف واضحة مع استعمال المنصة بصفة كلية من قبل الهيئة التونسية للاستثمار والديوان التونسي للسياحة والديوان التونسي للصناعات التقليدية.

- إعتماد الهوية الرقمية (Mobile ID) كآلية تسجيل ونفاذ موحدة للمنظومة بالنسبة للمستثمرين من ذوي الجنسية التونسية وإعتماد طريقة النفاذ عبر وكيل بالنسبة للمستثمرين من غير حاملي الجنسية التونسية وذلك باعتبار الهوية الرقمية ء-هوية نظام وطني لتوثيق الهوية (SSO) لفائدة التونسيين فقط،

- اعتماد منظومة دفع إلكتروني مندمجة بالتعاون مع البريد التونسي للخلاص الإلكتروني على الخط

تم خلال سنة 2025 إيلاء الأهمية القصوى لتوحيد المرجعيات والمسارات والاخذ بالاعتبار للحاجيات المؤسساتية للهياكل التي ستحافظ على أنظمتها في الواجهة الخلفية، حيث تم بالخصوص:

- تنظيم عديد الجلسات التنسيقية تحت إشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال لمعالجة الإشكاليات العملية التي تمت مواجهتها.

- تم الانتهاء من الخصائص الفنية والوظيفية لخدمة التصريح بالاستثمار مع ما استوجبه ذلك من توحيد المرجعيات وإعادة هندسة المسارات.

- تم الانطلاق في المرحلة التجريبية لخدمة التصريح بالاستثمار بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية.

- تطوير وتجربة خدمات الواب لتشبيك المنظومات وتبادل المعطيات من قبل كل من وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي، **مع تسجيل عدم التزام السجل الوطني للمؤسسات بتطوير خدمة الواب الخاصة بحجز التسمية الاجتماعية**، وهو ما من شأنه الانعكاس سلبا على آجال تنفيذ المشروع.

- مع تسجيل تأخير في اعتماد السجل الوطني للمؤسسات للهوية الرقمية " mobile ID" كما تم اقتراحه من قبل وزارة تكنولوجيات الاتصال.

- يجري العمل على إنهاء المواصفات الفنية والوظيفية لخدمة التكوين القانوني التي ستشمل كل المستعملين وستكون جاهزة حال الانتهاء من تطوير منظومة التصريح بالوجود من قبل وزارة المالية **مع تسجيل بعض الإشكاليات مع مؤسسة السجل الوطني للمؤسسات بخصوص المسار والآجال وتطوير خدمات الواب** واعتماده تسجيل الدخول عبر الهوية الرقمية " mobile ID".

- تم الشروع في ضبط الحاجيات الفنية والوظيفية لخدمتي معالجة العرائض والتراخيص لتنطلق عملية التطوير خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026.

المراحل القادمة

تتضمن الخطوات القادمة للمشروع مواصلة تجربة الخدمات وتحسينها ووضعها على الخط، والبدء في مرحلة إعادة هندسة عمليات الخدمات الأخرى (معالجة مشاريع الأهمية الوطنية، دراسة مطالب الحو افز، منح التراخيص، البحث عن العقار، معالجة الطلبات...).

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بـ 200,000 يورو.